Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ليس بمشتق، ثم قال: العامل فعل مضمر تقديره: انظر. وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ، وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال، لأن العامل المعنوى لايعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظى، أو التوجه، أو ماشاكله(١)».

والسهيلى قد انفرد بقوله بهذا العامل(٢).

أصوله فى العمل:

عرفنا من قبل العامل عنده، ومعمولاته التى يصل إليها، ويجدر بنا هنا أن نسجل أصوله فى العمل، وقيمة هذه الأصول أنها تنبه على معرفة العامل من حيث علاقتُه بغيره من العوامل، فهل يشترك عاملان فى العمل؟ وهل يقبل العامل أثر غيره فيكون معمولا؟ كما تنبه على معرفة العامل من حيث علاقته بالمعمولات «فقد عرفنا أن الفعل يعمل فى الحال والظرف» فهل يعمل فى حالين أو ظرفين؟.

أجاب النحاة عن هذه الاسئلة وأمثالها بقواعد كلية تحكم نظرية العامل، ولا يعنى ذكرنا لها أنه منفرد بها كلها، فغرضنا الأول هو التعرف على موقفه من قضية العامل، وهذه الأصول تهيىء لنا هذه الغاية.

١ ـ حق العامل ألا يكون مهيئا لدخول عامل عليه:

فالعوامل من الأفعال والحروف تخضع لهذا الاصل، ولم يشذ عنه الا المضارع، وقد علل ذلك بقوله: وليس الفعل المضارع كالماضى، لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل عليه، والتصرف بوجوه الاعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التى لها صدر الكلام(٣).»

---

(١) ن.م ٢٣٠ وينظر الامالى ١٠٤ ومابعدها.

(٢) ينظر الارتشاف، ورقة ٢٣٦.

(٣) النتائج ١٤٤ وينظر المقتضب ٤/٨٠